﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ١١٣﴾ [هود: 113]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

تـوسُّـط طـرفي الإفـــــراطِ في الـــدّيـــنِ، والـتّـفـريـطِ في التّقصير فيه

لَمّا نَهى عَنِ الإفْراطِ في الدّينِ في قوله ﷺ: ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ﴾، أتْبَعَهُ النَّهْيَ عَنِ التَّفْريطِ بِالتَّقْصيرِ فيهِ، بِسُفولِ الهِمَم على وجْهٍ عامٍّ، وكان الحُبُّ في اللّه والبُغْضُ فيه أوْثَقَ عُرى الإيمانِ، إشارَةً إلى ضِدِّهِ الَّذي هو أوْثَقُ عُرى الشَّيْطانِ. وحاصِلُ الآيَتَيْنِ: لا تَظْلِموا بِأنْفُسِكم، ولا تَسْتَحْسِنوا أفْعالَ الظّالِمينَ[1]. والسّياقُ في الآيتين جارٍ على المَنعِ من تجاوزِ الحدِّ، طغيانًا أو ظُلمًا أوِ ارتكانًا.

وتحريرُ المناسبة في كونهم أُمروا بألّا ينْحَرِفوا عَمّا حُدَّ لَهم بإفْراطٍ أوْ تَفْريطٍ؛ لأنَّ كِلا طَرَفَيْ قَصْدِ الأُمورِ ذَميمٌ، وانتُخِبَ لذَلِكَ مصطلحُ الطُّغْيان، وهو مُجاوزَةُ الحدِّ، تَغْليظًا أوْ تَغْليبًا لِحالِ سائِرِ المُؤْمنينَ على حالِهِ صَلّى اللّه تَعالى عَلَيْهِ وسَلَّمَ، وفي كونه ﷺ أورد تَعْليل الأمْرِ والنَّهْيِ السّابِقَيْنِ بأنِ اسْتَقيموا ولا تَطْغَوْا[2]؛ لأنَّه تَعالى ناظِرٌ لأعْمالِكم فَيُجازيكم عليها؛ فناسب أن ينهاهم عنِ الرُّكونِ أو الميلِ إلى مَن وُجِدَ منهُمُ الظُّلْمُ، وذلك بالمَيْلِ إليهم بأنْ تَثاقَلَ أنْفُسُكم نَحْوهم، لِلْمَيْلِ إلى أعْمالِهِم، ولَوْ بالرِّضى بِهِ، والتَّشَبُّهِ بِهِم والتَّزَيّي بِزيِّهِمْ[3].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَرۡكَنُوٓاْ﴾: (الرّاءُ والكافُ والنُّونُ) أصْلٌ واحِدٌ يَدُلُّ على

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/393.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/347.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/393.

قوَّة، فَرُكْنُ الشَّيْءِ: جانِبُهُ الأقْوى. وهو يَأْوي إلى رُكْنٍ شَديدٍ، أي: عِزٍّ ومَنْعَةٍ[1]. ورَكِنَ إلى الشّيءِ، أي: مالَ إلَيْهِ وسَكَنَ، ورَكِنَ إلى الدُّنْيا إذا مالَ إلَيْها[2]. وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾ [الإسراء: 74] أي: تطمئنّ وتسكن، وشخص لا يُرْكَن إليه: ضعيف، لا يُعْتَمَد عليه، لا يتحمّل المسؤوليَّة[3]. ومعنى الرُّكونُ في الآية: المَيْلُ والموافَقَةُ[4].

2) ﴿فَتَمَسَّكُمُ﴾: (الميمُ والسِّينُ) أصْلٌ صَحيحٌ واحِدٌ يَدُلُّ عَلَى جَسِّ الشَّيْءِ باليَدِ، ومَسِسْتُهُ أمَسُّهُ، ورُبَّما قالوا: مَسَسْتُ أمُسُّ. والمَمْسوسُ: الَّذي بِهِ مَسٌّ، كَأنَّ الجِنَّ مَسَّتْهُ. والمَسوسُ منَ الماءِ: ما نالَتْهُ الأيْدي[5]. والمَسُّ كاللَّمْسِ، ولَكِنّ المَسَّ يُقال لِطَلَبِ الشَّيْءِ وإن لم يوجَدْ، واللَّمْسُ يُقالُ فيما يكونُ مَعَه إدْراكٌ بحاسَّةِ اللَّمْسِ[6]. ومنَ المَجازِ: قولُه تعالى: ﴿ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾﴾ [القمر: 48] أي: أوّلَ ما يَنالُكُم منْها، قالَ الأخْفَشُ: جَعلَ المَسَّ مَذاقًا، كَما يُقال: كيفَ وجَدْتَ طَعْمَ الضَّرْبِ، وكقَوْلِكَ: وجَدَ فُلانٌ مَسَّ الحُمَّى، أي: أوّلَ ما نالَهُ منْها[7].

3) ﴿أَوْلِيَآءَ﴾: (الواوُ واللّامُ والياءُ) أصْلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ عَلَى قُرْبٍ، منْ ذَلِكَ الولْيُ: القُرْبُ. يُقالُ: تَباعَدَ بعد ولْيٍ، أيْ قُرْبٍ. وجَلَسَ ممّا يَليني، أيْ: يُقارِبُني. والوليُّ: المَطَرُ يَجيءُ بعد الوسْميِّ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأنَّهُ يَلي الوسْميَّ، ومنَ البابِ المَوْلَى: المُعْتِقُ والمُعْتَقُ، والصّاحِبُ، والحَليفُ، وابْنُ العَمِّ، والنّاصِرُ، والجارُ؛ كُلُّ هَؤُلاءِ منَ الولْيِ، وهو القُرْبُ. وكُلُّ مَن ولِيَ أمْرَ آخَرَ فَهو وليُّهُ. وفُلانٌ أوْلَى بِكَذا، أي: أحْرَى بِهِ وأجْدَرُ[8].

4) ﴿تُنصَرُونَ﴾: (النُّونُ والصّادُ والرّاءُ) أصْلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ عَلَى إتْيانِ خَيْرٍ وإيتائِهِ، ونَصَرَ اللّه المُسْلِمينَ: آتاهُمُ الظَّفَرَ عَلَى عَدوِّهِم، يَنْصُرُهُم نَصْرًا. وانْتَصَرَ: انْتَقَمَ، وهو منْهُ[9]. والنَّصير: النّاصِر؛ قال اللّه تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٤٠﴾﴾ [الأنفال: 40]، والجَمْعُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ركن).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (ركن).
(3) أحمد مختار، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: 2/939.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/178.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (مسَّ).
(6) الزَّبيديّ، تاج العروس: (مسَّ).
(7) الزّبيديّ، تاج العروس: (مسَّ).
(8) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ولي).
(9) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نصر).

أنْصار، مثْلُ شَريف وأشرافٍ[1]. وتناصر القومُ: أيَّد بعضُهم بعضًا، وتعاونوا على النّصر[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الـــرّكـــون إلى غير الله تعالى خسـران مبين؛ إذ لا حامي، ولا مانع سواه

في الآية نهيٌ عن تَجاوزِ ما حدَّه الله؛ وأنَّه بما تعملونَ منَ الأعمالِ كلِّها بصيرٌ، لا يخفى عليه شيءٌ منها، وسيُجازيكم عليها، ولا تَميلوا إلى هؤلاء الظَّلَمةِ فتُصيبَكم النّارُ، وما لكم من دونِ الله من ناصرٍ ينصُرُكم، ويتولَّى أمورَكم[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغة الوصل بالعطف:

وصـلٌ بعَـطْفِ الـخـاصِّ عَـلى العامِّ

لَمّا نَهى عَنِ الإفْراطِ في الدّينِ في قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَطْغَوْا﴾، أتْبَعَهُ النَّهْيَ عَنِ التَّفْريطِ بِالتَّقْصيرِ فيهِ، بِسُفولِ الهِمَمِ على وجْهٍ عامٍّ، وكانَ الحُبُّ في اللّه والبُغْضُ فيه أوْثَقَ عُرى الإيمانِ، إشارَةً إلى ضِدِّهِ الَّذي هو أوْثَقُ عُرى الشَّيْطانِ، فَقالَ: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا﴾ أي: شَيْئًا من رُكونٍ، وقالَ: ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ أي: وُجِدَ منهُمُ الظُّلْمُ، ولَم يَقُلْ: (الظّالِمينَ)، أي: بِالمَيْلِ إليهم؛ بِأنْ تَثاقَلَ أنْفُسُكم نَحْوهم، لِلْمَيْلِ إلى أعْمالِهم، ولَوْ بِالرِّضى بِهِ، والتَّشَبُّهِ بِهِم، والتَّزَيّي بِزيِّهِم، وحاصِلُ الآيَتَيْنِ: لا تَظْلِموا بِأنْفُسِكم ولا تَسْتَحْسِنوا أفْعالَ الظّالِمينَ، وفَسَّرَ الزَّمَخْشَريُّ الرُّكونَ بِالمَيْلِ اليَسيرِ، وهو حَسَنٌ من جِهَةِ المَعْنى، وقالَ الرُّمّانيُّ: الرُّكونُ: السُّكونُ إلى الشَّيْءِ بِالمَحَبَّةِ والانْصِبابُ إلَيْهِ، ونَقيضُهُ النُّفورُ عنهُ، وهو عَلى التَّفْسيرِ الثّاني في ﴿تَطْغَوْا﴾ من عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ[4].

(1) ابن منظور، لسان العرب: (نصر).
(2) أحمد مختار، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: 3/2220.
(3) مجموعة من المؤلفين، التّفسير الميسر: 1/234.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/393.

جوامع أصول الدّين في الآية الكريمة:

الإيمان والعمل الصّالح، هما جوهر النّجاة في الحياة وبعد الممات

جَمَعَ قَوْلُه تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ﴾، وقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ أصْلَيِ الدِّينِ، وهُما: الإيمانُ والعَمَلُ الصّالِحُ، فعنِ الحَسَنِ (البصري) رحمه الله: "جَعَلَ اللّه الدِّين بَينَ لائين، ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ﴾، ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ﴾"[1].

بلاغة النّهي بـ (لا):

تلخيص النّهي عن أجناس الظّلم وأنواعِه بالأداة (لا) مرّتين

سيقت (لا) على أبلغ ما يُتَصوّر في النّهي عنِ الظُّلم والتّهديدِ عليه، وجاء النّهي عنِ الرّكون إلى الذين ظلموا في خواتيم سورة هود، بعد استعراض كافّة مشاهد الظُّلم والطُّغيان في السّورة، باختلاف أنواعه المندرجة تحتَ الاستبداد، المتعلِّقة بكلّ قوم، وهذا النّهي الوارد على النَّهي السّابق[2]، خطابٌ للنَّبيّ ﷺ ومَن معَه منَ المؤمنين، بهذَين النَّهيين بعدَ الأمر بالاستقامة؛ للتَّثبيت عليها، وقد تُجْعَل تأكيدًا لذلك، إذا كان المراد به الدَّوامَ والثَّبات[3].

إيثار لفظ (الرّكون):

إيثار النّهي عنِ الظّلم، بدلالة الأدنى على الأحرى

الرّكونُ - وهو في الغالب - أيسرُ رَدّةِ فعلٍ سلبيَّةٍ على الظُّلم؛ سواءٌ بالشُّعور أو بالفعل، من خلال عدم الإقدام على أيّ فعلٍ يُحَرّضُ على النّفور منَ الذين ظَلموا، إلّا أنّ مجرَّد السُّكون إلى الذين ظلموا منهيٌّ عنه. وقد تقدّم أنّ الرُّكونَ يكون بالمَيْلِ اليَسيرِ، أوالسُّكونِ إلى الشَّيْءِ بالمَحَبَّةِ والانْصِبابِ إليه؛ لأنَّ الرُّكون المَنْهيَّ عنه هو الرِّضا بِما عَلَيْهِ الظَّلَمَةُ منَ الظُّلْم، وتَحْسينُ تلك الطَّريقَةِ وتَزْيينُها عندَهم وعند غَيْرِهم، ومُشارَكَتُهُم في شَيءٍ من تلك الأبْوابِ، فَأمّا مُداخَلَتُهُم لِدَفْعِ ضَرَرٍ، أوِ اجْتِلابِ مَنْفَعَةٍ عاجِلَةٍ، فَغَيْرُ داخِلٍ في الرُّكونِ[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/178.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3763.
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/348.
(4) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 18/407.

التّعبير عنِ الرّكون بالمضارع:

النّـهـي يقتضي التّكرار، بدلالة الصّيغة

عُبِّر عنِ الرّكون بصيغة المضارع للدّلالة على الدّوام والاستمراريَّة، فالنَّهي عن فعل الرّكون مستَتْبِعٌ الاستمراريَّةَ عليه، وهو سلوكٌ مذمومٌ، والدّوامُ عليه فعلٌ رديّ.

بلاغة الاستعارة في لفظ الرّكون:

تمثيل الغائب بـالـشّـاهـد، لِتَجْلِيَة مسمّى الأمر بالتّقوى، والـنّـهـي عـن الطّغوى

"الرُّكونُ: المَيْلُ والموافَقَةُ، وفِعْلُهُ كَعَلِمَ، ولَعَلَّهُ مُشْتَقٌّ منَ الرُّكْنِ - بِضَمٍّ فَسُكونٍ - وهو الجَنْبُ، لأنّ المائل يُدْني جَنْبَهُ إلى الشَّيءِ المُمالِ إليه، وهو هُنا مُسْتَعارٌ لِلْموافِقِ، فَبعد أن نَهاهُم عَنِ الطُّغْيانِ، نَهاهُم عَنِ التَّقارُبِ منَ المُشْرِكينَ؛ لِئَلّا يُضِلُّوهُم ويُزِلُّوهُم عنِ الإسلام"[1].

علّة توحيد الاستقامة وجمع الرّكون:

تنزيهُ مقام النبيّ عنِ المحظورات، في سياق الآية الكريمة

جاء الخطاب في الأمر ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ في الآية السّابقة، موحَّدًا في الظّاهر، وإن كان المأمور به من حيثُ المعنى عامًّا، وجاء الخطابُ في النّهي: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ﴾ مُوجَّهًا إلى غير الرَّسول ﷺ، مخاطَبًا به أُمّته، فحيثُ كان الأمر بأفعال الخير توجَّه الخطابُ إلى النَّبيِّ ﷺ إجلالًا، وحيثُ كان النَّهي عنِ المحظورات عَدلَ عنِ الخطاب عنه إلى غيره من أُمّته، وأتى بضمير الجمع في النَّهْيِ عن أفْعالِ الشَّرِّ، وهذا من جليل الفصاحة[2].

ولا يتصوَّر منَ النَّبيّ ﷺ وقوعُ منهيّ عنه، فمن المعلوم أنّه لا نهي إلّا حيث يُتَصَوّر وقوعُ النّهي عنه، ولا يمكن أن يُتصوّر منَ النّبيّ ﷺ طغيانٌ، أو ركونٌ إلى الظّالمين[3]، وأنّه لما كانَ مَدارُ النَّهْيِ هو الظُّلْمُ، والجَمْعُ باعْتِبارِ جَمْعيَّةِ المُخاطَبينَ، قيلَ: إنَّ ذَلِكَ لِلْمُبالَغَةِ في النَّهْيِ من حَيْثُ إنَّ كَوْنَهم جَماعَةً مَظِنَّةُ الرُّخْصَةِ في مُداهَنَتِهِمْ. وإن كان

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/178.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/222، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 9/393.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3769.

هذا القيل إنَّما يَتِمُّ أن لو كانَ المُرادُ النَّهْيَ عَنِ الرُّكونِ إليهم، من حَيْثُ إنَّهم جَماعَةٌ ولَيْسَ كَذَلِكَ[1].

دلالة ﴿إِلَى﴾ في سياق الآية:

التّشوّف إلى دَفْع مفسدةِ الطّغيان، بماهيّة أقلّ ما قيل

الرُّكونُ حَقيقَتُهُ الاِسْتِنادُ والاِعْتِمادُ والسُّكونُ إلى الشَّيْءِ والرِّضا بِهِ. فالرُّكْن إذا تَعَدَّى بـ (إلى) كان بمعنى الميل، ومنه الرُّكن المستند إليه غيرُه؛ لكنّه ليس مطلقَ الميل، بل الميل اليسير، وأدنى الميلِ مُفسّر بما ذكره.

نُكْتَةُ العدولِ في ﴿ٱلَّذِينَ﴾:

النّهي عنِ المساندة، أو مَن كان له الظُّلم عادةً

قال: ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، أي: وُجِدَ منهم الظُّلْم، ولم يقل: (الظّالمين)، أي: بالميل إليهم بأن تثاقَلَ أنفسُكم نحوهم للميل إلى أعمالهم، ولو بالرِّضى به، والتَّشبُّه بهم، والتَّزيّي بزيِّهم[2]، وإذا كان النَّهيُ عن مساندة الذين وقع منهم ظُلْمٌ، فأولى بالنَّهي مَن يكون الظُّلْمُ عادةً وسياسةً مستمرَّةً لهم، ويلاحظ أنَّ التَّعبير بالموصول فيه بيانٌ لسبب النَّهي، وهو وقوع الظُّلْم منهم، أي: من وقوع الظُّلْم على سبيل النُّدور ليُلائمَ المعنى[3].

إيثار التَّعبير عنِ الظُّلم بالماضي المجموع:

القصد إلى دلالة الحدوث، دون الثّبوت

آثر البيانُ القرآنيُّ التّعبيرَ عنِ الظّلم بالماضي المجموع؛ للتّنبيه على أنّ العدول عنِ (الظّالمين) - مع أنه أخصر - إلى ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾؛ لدلالة الفعل على الحدوث دونَ الثُّبوت الدّالّ عليه الوصفُ باعتبار وضْعِه، فإن دَلّ الفعلُ على الحدوث دونَ التّقرّر والثُّبوت، فهذا القول لم يتناول مَن تَقَرّر فيه الظُّلْم، وكان موسومًا معلومًا بالظُّلْم، فكان هذا مَنْشَأ الأبلغيَّةِ، لكن هذا ليس كليًّا مُطّردًا، مثل:

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/245.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/393.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3763.

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾ [الأنعام: 31]، ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ﴾ [هود: 21]، ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ [هود: 11]؛ إذِ الظّاهر فيها الثُّبوتُ دونَ الحدوثِ(1).

دلالة (الفاء) في سياق الآية:

أفادتِ (الفاءُ) التَّسَبُّبَ عنِ المنهيِّ عنه

الفاءُ واقعةٌ في جواب النّهي؛ لأنَّها تُفيد تَسَبُّبَه عنِ المنهيِّ عنه(2)، والجمعُ بينَ السَّبب والجزاءِ لتأكيد النّهي عنِ الأعلى بدلالة الأدنى.

إيثار لفظِ (المسّ) وبلاغة المجاز فيه:

إيثار (المسّ) إخبارٌ أنّ العقاب على الميل، دونَ العقابِ على الظّلْم

قال ابن أبي الإصبع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ "إنَّه سبحانَه لمّا نهى عنِ الرّكون للظّالمين، وهو الميلُ إليهم، والاعتمادُ عليهم، كان ذلك دونَ مشاركتِهم في الظّلْم، أخبر أنَّ العقاب على ذلك دونَ العقاب على الظُّلْم، وهو مَسُّ النّار، دونَ الإحراق والاصطلاء، وإن كان (المسُّ) قد يُطْلَق ويُراد به الاستئصالُ بالعذاب، وشمولُ الثّوابِ أكبرُ مجازًا، ولمّا كان المسُّ أوَّلَ ألمٍ أو لَذَّةٍ يباشِرُها الممسوسُ، جاز أن يُطْلَق على ما يَدلُّ عليه استصحابُ تلك الحال مجازًا، والحقيقةُ ما ذكرناه، وهو في هذه الآية الكريمة على حقيقته"(3). وعلى هذا، فالمَسُّ مَجازٌ في الإصابَةِ، فَهو دالٌّ عَلَى مُطْلَقِ الإصابَةِ منْ غَيْرِ تَقْييدٍ بِشِدَّةٍ أو ضَعْفٍ، وإنَّما يُرْجَعُ في الشِّدَّةِ أوِ الضَّعْفِ إلَى القَرينَةِ(4).

إيثار لفظ ﴿ٱلنَّارُ﴾ في الآية الكريمة:

دلالة الأدنى على الأحرى، والقصد إلى تعميم العقوبة

ذُكِرَ لفظُ ﴿ٱلنَّارُ﴾ في القرآن الكريم مئةً وسبعًا وثلاثين مَرّةً، وهذا اللّفظ لا يُعبّر بمجموعه عن نار الآخرة المعدَّة لعذاب الآثمين، وإنّما ورد اسمُ النّار في سياق الانتفاع منها في دار الدّنيا للأغراض

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاوي: 10/226.
(2) الشّهاب، عناية القاضي: 5/143.
(3) ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، ص: 196.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/284.

المتنوّعة، في حين اختُصّ لفظُ (جهنم) للتّعبير عن عذاب الآخرة حصرًا، فلم تُستَخْدَم - ولو مجازًا - في التّعبير عن أيّ غرض من أغراض الدّنيا، كما هو الحال في لفظ ﴿ٱلنَّارُ﴾، وكما أنَّ الموضوعات التي ورد لفظُ ﴿ٱلنَّارُ﴾ في سياقها أكثرُ منَ الموضوعات التي ورد لفظُ (جهنّم) في سياقها؛ لكونها - النّار - عقابًا لأصغر الذّنوب، بخلاف (جهنّم) التي لا يُعذّب فيها ولا يَخْلُد إلّا المشركون[1]. ومن هنا كانت ﴿ٱلنَّارُ﴾ أولى بمصطلح (المسّ) من جهنّم؛ وذلك للدّلالة بالأدنى على الأحرى، وبتعميم العذاب في الدُّنيا والآخِرة.

فن ائتلاف اللّفظ مع المعنى، والإدماج، والتّعليق، والافتنان:

اجتمع في قوله: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ جملةٌ منَ اللّطائف البلاغيّة[2] يحدّها:

ائتلاف اللّفظ مع المعنى في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾؛ إذ لمّا كان الرّكونُ إلى الذين ظلموا دونَ فعلِ الظّالمين، وجبَ أن يكون العقابُ عليه دونَ عقابِ الظّالمين، ومَسُّ النّارِ في الحقيقة دونَ الإحراق، ولمّا كان الإحراقُ عقابًا للظّالم، أوجب العَدلُ أن يكون المسُّ عقابَ الرّاكنِ إلى الظّالم.

أوجب العدلُ أن يكون المسُّ عقابَ الرّاكنِ إلى الظّالم

ظاهر الآية التّأديبُ، ومن أجله جاءت في هذا الباب الموعظةُ، ووُصِفَ الحقُّ ﷻ بالعدل، وهذا ما يُسَمَّى بالإدماج، فقد أدمج اللّه سبحانَه وصْفه بالعدل، فتعلّق فنُّ الفخرِ بفَنِ الأدب.

التّأديبُ والموعظةُ مقصدان للآية الكريمة

البَسْطُ: فلم يقل الحقُّ سبحانَه: (الظّالمين)، وعدلَ عن ذلك إلى قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، لما يحتمل الأوّل منِ استمرار الظُّلم الذي لا يلائم المساسَ، ولا تحصل به المبالغةُ التي تحصُل منَ اللّفظ الثّاني،

العدول عنِ الوصف، يلائم وقوعَ الظّلم على سبيل النّدور

(1) الموسويّ، مفردات قرآنية، النّار وجهنّم في القرآن الكريم، دراسة أسلوبيّة، مجلة كلية التربية - جامعة واسط، العدد الثامن والعشرون، ص: 141.

(2) ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير، ص: 418، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 4/443.

من وقوع الظّلْم على سبيل النّدور؛ ليلائمَ المعنى لفظَ الرّكونِ ولفظَ المساسِ، وتحصُلَ المبالغةُ الحَقَّةُ، لأنَّه إذ نهى عنِ الرّكون إلى مَن وقع منه الظّلمُ في وقت دونَ وقت، كان النَّهيُ عنِ الرُّكون لمَنِ استمرّ منه الظّلم بطريق أولى.

بلاغة النَّفي بـ (ما):

نفي النّصير سوى الله، ودلالتُه

لَمّا كانَ كُلُّ مَوْجودٍ سِوى اللّه في قَهْرِهِ وتَحْتَ أمْرِهِ، قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُم﴾؛ والمُرادُ نَفْيُ أن يَكونَ لِكُلٍّ نَصيرٌ سوى اللّه، بالأداة (ما) الدّالَّة على المبالغة في النّفي، والمَقامُ قَرينَةٌ عَلى ذَلِكَ[1].

دلالة شبه الجملة (لكم):

تقرير الجزاء، بحال انتفاء النّصرة

جملةُ: ﴿وَمَا لَكُم﴾ يجوز أن تكونَ حاليَّةً، أي: فتَمَسَّكم النّار حالَ انتفاءِ ناصرِكم، ويجوز أن تكون مستأنفة[2]. وكون جملة النّفي حاليّةً أدلُّ على عجزهم وافتقارهم إليه تعالى، فلا وليّ غيرُه، ولا ناصرَ سِواه.

دلالة ﴿مِّن﴾ في قوله: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾:

القصد إلى تقرير الجزاء بتأكيد النّفي

﴿مِّن﴾ هنا لاستغراق النّفي[3]؛ والقصدُ إلى المبالغة في تقرير الجزاء.

إيثار التّعبير بـ المركّب الإضافيّ:

نفي وجود النّاصر المخلّص من عذاب الله

آثر البيانُ القرآنيُّ التّعبيرَ بـ ﴿دُونِ ٱللَّهِ﴾، لما تقرّر أنّ ﴿دُونِ﴾ من الأدْون، وهو الأقرب إلى جهة السُّفْل؛ والمراد: لَيْسَ لَكم أوْلياءُ يُخَلِّصونَكم من عَذابِ اللّه[4].

عِلّة إظهارِ اسمه الأعظم:

إيثار إظهار الاسم الأعظم، تشوّفٌ إلى عظمته

لَمّا كانَ دونَ رُتْبَتِهِ ﷺ منَ الرُّتَبِ والذّواتِ ما لا يُحْصيهِ غَيْرُهُ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/394.
(2) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 6/419.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3765.
(4) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 18/407.

سبحانَه، أدْخَلَ الجارَّ تَبْعيضًا، فَقالَ: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، أي: المَلِكِ الأعْظَم؛ إظهارًا لتَفَرُّدِه وعظيم رُتبته، تعالى عن ذلك عُلوًّا كبيرًا[1].

دلالة حرف الجرِّ في ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾:

نفيُ النُّصرة بما يفيد العموم

سيق حرف الجرّ للدّلالة على الإغراقِ في النَّفْي، فقال: ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾[2]، ويناسبُ ذلك صَغارُ كُلّ وليٍّ دونَ الله تعالى، ودوْنيَّةُ كُلِّ ناصرٍ سوى الله جلَّ في عُلاه، بل انعدامُهما أمامَ سلطانِه سبحانه.

سرّ التنكير والجمع في ﴿أَوْلِيَآءَ﴾:

التّأكيدُ على نفي عموم النُّصرة والولاية في الآخرة

جاءت لفظةُ ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ نَكِرةً في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ لتشملَ كلّ الأولياء، فهي نكرةٌ في سياق النّفي، فدلّت على العموم. ولم يقل: (ما لكم من وليٍّ ولا نصير) بصيغة المفرد؛ لأنّ هذه تَرِد في سياق الآخرة، وإذا أراد السّياق في الدّنيا يقول سبحانه: (من دون الله من ولي ولا نصير)[3].

بيانُ العطف بـ ﴿ثُمَّ﴾:

تـرديـد نـفـي النّصرة بـ (ثـمّ) الاستبعاديّة أو المتراخيَة، أو ما يُنَزَّلُ منزلةَ فاء السّببيّة

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ أي: من جِهَتِه تعالى؛ إذْ قَدْ سَبَقَ في حُكْمِه أن يُعَذِّبَكم بِرُكونِكم إليهم، ولا يُبْقيَ عَلَيْكُم، و﴿ثُمَّ﴾ لاسْتِبْعادِ نَصْرِه سُبْحانَهُ إيّاهم، وقَدْ أوْعَدَهُمُ العَذابَ على ذَلِكَ، وأوْجَبَهُ لَهُمْ.

وتُعُقِّبَ بأنَّ أثَرَ الحَرْفِ إنَّما هو مَدْخولُهُ، ومَدْخولُ ﴿ثُمَّ﴾ عَدَمُ النُّصْرَةِ ولَيْسَ بِمُسْتَبْعَدٍ، وإنَّما المُسْتَبْعَدُ نَصْرُ الله تَعالى لَهُم، والظّاهِرُ أنَّها لِلتَّراخي في الرُّتْبَةِ؛ لِأنَّ عَدَمَ نَصْرِ الله تَعالى أشَدُّ وأفْظَعُ من عَدَمِ نُصْرَةِ غَيْرِه. وأُجيبَ بِما لا يَخْلو عن تَكَلُّفٍ، وأيًّا ما كانَ، فالمَقامُ مَقامُ الواوِ، إلّا أنَّهُ عَدَلَ عنها لِما ذُكِرَ[4].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/394.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/394.
(3) محمّد الهلال، تفسير القرآن النّريّ: 12/108.
(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/349.

وجَوَّزوا أنْ تكونَ ﴿ثُمَّ﴾ مُنَزَّلَةً مَنزِلَةَ الفاءِ، بِمَعْنى الاسْتِبْعادِ، فَإنَّهُ سُبْحانَهُ لَمّا بَيَّنَ أنَّهُ مُعَذِّبُهم، وأنَّ أحَدًا لا يَقْدِرُ عَلى نَصْرِهِم، أنْتَجَ ذَلِكَ أنَّهم لا يُنْصَرونَ أصْلًا. ووجْهُ ذَلِكَ: بِأنَّهُ كانَ الظّاهِرُ أن يُؤْتى بِالفاءِ التَّفْريعيَّةِ المُقارِنَةِ لِلنَّتائِجِ، إذِ المَعْنى: أنَّ اللّه تَعالى أوجب عليكم عِقابَهُ، ولا مانِعَ لَكم منهُ، فَإذَنْ أنتم لا تُنْصَرونَ، فَعَدَلَ عنهُ إلى العَطْفِ بـ ﴿ثُمَّ﴾ الاسْتِبْعادِيَّةِ إلى الوجْهِ الَّذي ذَكَرَهُ، واسْتِبْعادُ الوُقوعِ يَقْتَضي النَّفْيَ[1].

بلاغة النّفي بالحرف ﴿لَا﴾:

دلالـــة نـفـي النُّصرة بالحرف (لا) منه سبحانه أو من دونه

لـمّا نفى النّصرةَ عن غيره تعالى في قوله: ﴿لَا تُنصَرُونَ﴾، حمل النُّصرة المنفيّة على نُصرته تعالى، فعلى هذه الجملة تكون للتّكميل والاحتراس، إذ نفيُ النّصرةِ من دون اللّه تعالى ربما يوهم النُّصرة منه تعالى، فقوله: ﴿ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ لِدَفع هذا الوهم، والتّأخير لرعاية الفواصل[2].

نكتة التّعبير عن فعل النّصر، بصيغة المضارع:

بيان القصد إلى نفي النُّصرةِ، بما يفيد الدّوام

ورد فعل النّصر بصيغةِ المضارع لإفادة الاستمرار؛ أي: إنَّ نُصْرة اللّه مستبعدةٌ مع استيجابهم العذابَ، واقتضاءِ حِكمته له[3].

علّة بناء الفعل للمفعول:

استحالة نصرِ مَـن شـاء الله خِذْلانه

أشارَ البيان القرآنيُّ إلى أنَّ نَصْرَ مَن لم ينصره اللّه مُحالٌ، وذلك بأداةِ البُعْدِ والبناءِ لِلْمَفْعولِ، فقالَ: ﴿ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ أي: ثُمَّ إذا فاتَكم هَذا وذاكَ، فما أبْعَدَكم منَ النُّصْرَةِ من غير اللّه تعالى.

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/349.
(2) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ ومعه حاشية ابن التّمجيد: 10/227.
(3) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 8/221.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

تركنوا، وتجنحوا، وتميلوا:

نفى الميلَ إلى الظّالمين رغبةً، ومحبّةً، قلبًا وفعلًا

الرُّكونُ: السُّكونُ إلى الشَّيْءِ بِالمَحَبَّةِ، والانْصِبابُ إلَيْهِ، ونَقيضُهُ: النُّفورُ عنهُ.

والمَيْلُ: قد يكون كثيرًا وقليلًا.

أمّا الجُنوح: فمَيلُ القاصِدِ إلى السَّلْم أو غيرِه، كَما يَميلُ الطّائِرُ الجانِحُ.

والحاصل: أنّ القدر المشتركَ بينَ المذكورات وجودُ مسمّى الميل في كلٍّ، والخُلف على اعتبارات؛ أذكر منها:

الاعتبار الأوّل: قد يكون الجنوحُ ميلًا مشروعًا، إذا عُلِمَ حالُ الرّاغب، أو كان ميلًا غيرَ مقدور عليه.

الاعتبار الثّاني: يكون الجنوحُ فعلًا لا قلبًا، والميلُ قلبًا لا فعلًا، والرّكون فعلًا وقلبًا.

ومن هنا اختير في الآية: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ﴾ دلالة على نفي الميل إلى الظالمين، رغبةً ومحبّةً، قلبًا وفعلًا؛ لكون اجتماعهما أدلّ على الانقياد، والطّاعة، والتّسليم.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 21 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك :978-9948-768-18-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 21 : المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي :978-9948-768-18-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9725944 بتاريخ 2024/02/06م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»